● أخبار قصيرة

تقدم باشينيان وتراجع حلفاء روسيا في انتخابات أرمينيا

أظهرت نتائج رسمية أولية للانتخابات البرلمانية في أرمينيا، يوم الاثنين فوز الحزب الحاكم في أرمينيا «العقد المدني» بقيادة رئيس الوزراء نيكول باشينيان في الانتخابات البرلمانية، بحصوله على نحو ٤٩,٨٪ من الأصوات، متقدماً بشكلٍ واضح على تحالفات وأحزاب معارضة تُصنَّف تقليدياً ضمن الدائرة الأقرب إلى روسيا، ما يعكس تراجع نفوذها الانتخابي.

وجاءت الانتخابات في أجواء سياسية واقتصادية مشحونة، مع اتهامات متبادلة بين الحكومة والمعارضة حول الضغط واستخدام موارد الدولة.

وتشهد البلاد توتراً مع موسكو بالتوازي مع تقارب متزايد مع الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، تؤكد القيادة الأرمينية استمرار نهج التوازن في السياسة الخارجية وعدم قطع العلاقات مع روسيا.

صفعة أمنية سياسية.. الداخل المحتلّ ليس «مأموناً»

في عملية إطلاق نار قرب مستوطنة «كوخاف يائير» قُتل مستوطن وأصيب خمسة آخرون، ما أحدث صدمة أمنية وسياسية داخل كيان الاحتلال.

واستغلّ وزير المالية بتسلئيل سموتريتش الحادثة للتحريض على فلسطينيي الداخل، واعتبرها دليلاً على تصاعد «التطرف القومي»، فيما طالب إيتمار بن غفير بتشديد العقوبات والإجراءات الأمنية.

اليمين الصهيوني يوظّف العملية لاستعادة خطاب الأمن وصرف الأنظار عن أزماته السياسية والعسكرية. كما يُتوقع تصعيد في الاعتقالات والملاحقات والتشريعات ضد فلسطينيي الداخل.

وأعادت العملية فتح ملف انتشار السلاح والجريمة، وكشفت ثغرات أمنية في مناطق تُعدّ مستقرة داخل كيان الاحتلال.

سفير كوبا: نواجه حرباً اقتصادية ومستعدون للحوار أو المواجهة

أكد سفير كوبا لدى الأمم المتحدة، أرنستو سوبيرون غوزمان، أنّ بلاده تتعرض لحرب اقتصادية أميركية مستمرة منذ ٦٧ عاماً، تسببت بأزمة طاقة حادة ونقص في الوقود انعكس على إنتاج الغذاء والخدمات الأساسية والقطاع الصحي.

وحذّر من خطر عدوان عسكري أميركي محتمل، متهماً واشنطن بترويج مزاعم وأكاذيب لتبرير سياساتها ضد هافانا.

وفي المقابل، شدد على استعداد كوبا للحوار مع الولايات المتحدة شرط احترام سيادتها واستقلالها. كما دعا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والطبي بين البلدين، مؤكداً تمسك بلاده بمبادئها السياسية ودعمها للقضية الفلسطينية، ومعلناً استعداد الشعب الكوبي للدفاع عن إنجازاته رغم الضغوط والحصار المستمر.

تيرانا في مرمى الاتهامات بالتورط في خطط «تطهير غزة»..

انتفاضة ألبانية ضد كوشنر.. أراضينا ليست للبيع

الوفاق/ لم تكن ألبانيا تتوقع أن تجد نفسها فجأة في قلب مواجهة سياسية تتجاوز حدود الاقتصاد والسياحة، لتصل إلى عمق الصراع على السيادة الوطنية، بعدما ظهر جاريد كوشنر وإيفانكا ترامب في واجهة مشروع عقاري ضخم بدا للكثيرين أشبه بمحاولة استملاك أميركية لأراضٍ سيادية، أكثر منه استثماراً تنموياً. فالمشروع الذي تبلغ قيمته ١,٦ مليار دولار، والذي يشمل تطوير منطقة بحيرة نارتا وجزيرة سازان، لم يأتِ في سياق طبيعي، بل جاء محاطاً بتعديلات قانونية مشبوهة، وغياب كامل للشفافية، واتهامات مباشرة للحكومة الألبانية بأنها فتحت أبواب البلاد أمام نفوذ أميركي متغوّل، يتخفّى خلف لافتة «السياحة الفاخرة». ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية، وانكشاف تفاصيل خطيرة حول المشروع، بات واضحاً أنّ ما يجري في ألبانيا ليس مجرد خلاف داخلي، بل مواجهة بين شعب يرفض بيع أرضه، وقوة أميركية اعتادت التعامل مع الدول الصغيرة كمساحات نفوذ يمكن الاستيلاء عليها بسهولة.

ألبانيا في مواجهة النفوذ الأميركي.. من شرارة بيئية إلى انتفاضة سيادية

بدأت القصة من تصريح متعالٍ لإيفانكا ترامب، حين قالت في مقابلة إنها «وجدت جزيرة في البحر المتوسط وقررت أن تعيش فيها». العبارة التي بدت بسيطة في ظاهرها، حملت في مضمونها روح الاستملاك الاستعماري التي لطالما ميّزت السياسة الأميركية في تعاملها مع الدول الضعيفة. فإيفانكا لم تتحدث عن مشروع استثماري، بل عن «جزيرة» وكأنها ملك شخصي يمكن اختيارها للسكن بمجرد أن تعجبها.

هذا الخطاب أثار غضباً واسعاً في ألبانيا، خصوصاً بعدما تبيّن أنّ الحكومة مرّرت تعديلات قانونية عام ٢٠٢٤ رفعت صفة «المنطقة المحمية» عن أراضٍ حساسة بيئياً، فقط لتسهيل منحها لكوشنر وشركته. ومع بداية أعمال البناء، انفجرت الاحتجاجات. الجرافات التي اقتحمت محمية نارتا، وتفكيك الكثبان الرملية، وظهور مسارات المعدات الثقيلة، كل ذلك كان كافياً لإشعال انتفاضة شعبية امتدت من العاصمة تيرانا إلى المناطق الساحلية. لم يعُد الأمر يتعلق بالبيئة فقط، بل بالسيادة الوطنية التي شعر الألبانيون أنها تُباع في مزاد سياسي لصالح مستثمر أميركي يتمتع بنفوذ عائلي داخل البيت الأبيض. وازدادت الأمور سوءاً حين اعتدى أحد حرّاس المشروع على مواطن بالقرب من المنطقة المحمية، في مشهد أعاد إلى الأذهان صورة «المستعمر» الذي يفرض وجوده بالقوة. الاحتجاجات لم تكن عابرة، بل تحوّلت إلى حركة شعبية واسعة، حمل فيها المتظاهرون لافتات تطالب برحيل رئيس الوزراء إيدي راما، وصوراً ساخرة تُظهره وهو يسلّم مفاتيح البلاد لإيفانكا ترامب. ومع انتشار فيديوهات تُظهر الجرافات وهي تقتحم الشاطئ، بدا واضحاً أنّ المشروع يُدار بطريقة تتجاوز القانون، وتخضع لمنطق النفوذ الأميركي الذي لطالما تعامل مع دول البلقان كحديقة خلفية.

جزيرة سازان.. من قاعدة عسكرية إلى «مستعمرة سياحية» أميركية

جزيرة سازان ليست مجرد قطعة أرض. هي موقع استراتيجي حساس عند مدخل خليج فلورا، وتتحكم فعلياً ببوابة بحرية بين الأدرياتيكي والأيوني. في الحقبة الشيوعية، كانت الجزيرة قاعدة عسكرية محصّنة، تضم شبكة من الأنفاق والخنادق الدفاعية، صُممت لمواجهة «الغزاة الإمبرياليين».

اليوم، يريد كوشنر تحويل هذه الجزيرة إلى منتجع فاخر، مع الإبقاء على بعض الخنادق ودمجها في المشروع، في خطوة أثارت تساؤلات حول الأهداف الحقيقية وراء هذا الاستحواذ. فهل يحتاج مشروع سياحي إلى جزيرة مليئة بالأنفاق العسكرية؟ ولماذا الإصرار على السيطرة على موقع استراتيجي حساس بهذا الشكل؟ هذه الأسئلة لم تبقَ محصورة في التحليلات المحلية، بل امتدت إلى نقاشات دولية، خصوصاً بعدما بدأت منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تربط بين المشروع وبين خطط أميركية – صهيونية قديمة لإيجاد «مناطق بديلة» للفلسطينيين.

هل يدخل المشروع في سياق خطط تهجير الفلسطينيين؟

الربط بين المشروع وبين تهجير الفلسطينيين لم يكن مجرد خيال سياسي. ففي كانون الثاني ٢٠٢٥، اضطر رئيس الوزراء الألباني إلى نفي تقارير صهيونية قالت إنه ناقش مع ترامب دوراً ألبانياً في خطط «التطهير العرقي» لغزة. ورغم النفي، فإنّ ظهور مشروع كوشنر بعد أشهر قليلة جعل الشكوك تتعزز، خصوصاً أنّ كوشنر هو مهندس «صفقة القرن» التي كانت تقوم على إعادة هندسة الوجود الفلسطيني جغرافياً وسياسياً. هذه الجزيرة المعزولة، المحمية، والتي يمكن السيطرة عليها أمنياً بسهولة، وتقع خارج نطاق الرقابة الأوروبية المباشرة، تبدو للبعض مكاناً مثالياً لفرض «حلول بديلة» على الفلسطينيين. ومع تصاعد الحرب على غزة، بدا المشروع وكأنه جزء من شبكة أوسع من الخطط التي تبحث عن أماكن لإعادة توطين الفلسطينيين بعيداً عن أرضهم. ورغم عدم وجود أدلة رسمية، فإنّ السياق السياسي، وتاريخ كوشنر، وطبيعة المشروع، كلها عوامل جعلت هذه الاتهامات تجد صدى واسعاً في الشارع الألباني.

الولايات المتحدة في البلقان.. تاريخ طويل من الاستغلال

الولايات المتحدة، التي لطالما قدّمت نفسها كحامية للديموقراطية، تظهر اليوم في ألبانيا بوجهٍ مختلف تماماً. فبدلاً من دعم سيادة الدول، تبدو واشنطن وكأنها تستغل ضعف الحكومات الصغيرة لفرض مشاريع تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية. ومن كوسوفو إلى ألبانيا، يتكرر المشهد نفسه: قواعد عسكرية، تدخلات سياسية، مشاريع اقتصادية مشبوهة، وضغوط على الحكومات لتمرير صفقات لا تخدم شعوبها. المشروع الذي حاولت واشنطن تقديمه كاستثمار سياحي، تحوّل إلى فضيحة سياسية تكشف عمق النفوذ الأميركي في البلقان، وتُعرّي الأساليب التي تُستخدم لفرض هذا النفوذ تحت غطاء «التنمية».

ختاماً انتفاضة ألبانيا ليست حدثاً عابراً بل تحوّلاً في وعي الشعوب وما يجري في ألبانيا اليوم يتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة المحلية. إنه تعبير عن رفض شعبي واسع للهيمنة الأميركية، وعن وعي جديد يتشكّل في دول كانت تُعتبر سابقاً مناطق نفوذ أميركية لا يمكن المساس بها. فالشعب الذي خرج إلى الشوارع للدفاع عن جزيرة صغيرة، كان في الحقيقة يدافع عن كرامته، وعن سيادته، وعن حقه في ألا تتحوّل بلاده إلى مساحة نفوذ جديدة تُستخدم في مشاريع سياسية أو عسكرية أو حتى مخططات تهجير لشعبٍ آخر.

انتفاضة ألبانيا ليست مجرد احتجاج، بل رسالة واضحة تقول إنّ الشعوب لم تعُد تقبل أن تكون ضحية أطماع أميركية تُغلّف بشعارات الاستثمار والتنمية. إنها لحظة تقول فيها ألبانيا، ومعها شعوب كثيرة حول العالم: الأرض ليست للبيع، والسيادة ليست ورقة تفاوض، والهيمنة الأميركية لم تعُد تمرّ كما كانت في الماضي.

رفض شعبي واسع في ألبانيا لمشروع استثماري يقوده جاريد كوشنر، بدعم وترويج من إيفانكا ترامب، وسط اتهامات للحكومة بالتفريط بالسيادة والبيئة ومخاوف من أبعاد سياسية أوسع

بعد لقاءات مع ترمب وبوتين.. الرئيس الصيني في كوريا الشمالية

وصل الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ، يوم الاثنين، في زيارة رسمية تستغرق يومين، هي الأولى من نوعها لرئيس صيني منذ ٧ سنوات.

وتأتي هذه الرحلة، التي وصفتها وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) بـ«زيارة الدولة»، في وقت تسعى فيه بكين لإعادة تأكيد نفوذها التاريخي في كوريا الشمالية، وسط متغيرات جيوسياسية متسارعة يشهدها العالم. ويرافق شي في زيارته وفد رفيع يضم زوجته بينغ لي يوان ووزير الخارجية وانغ يي، إذ من المقرر أن يجري مباحثات مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون.

وتعد الصين الداعم الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي الرئيسي لكوريا الشمالية، التي تخضع لعقوبات دولية تفرضها الأمم المتحدة وتحظر عليها تطوير الأسلحة النووية واستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية.

وفي مقال نشرته صحيفة «رودونغ سينمون» التابعة للحزب الحاكم في بيونغ يانغ عشية الزيارة، أشاد الرئيس الصيني بالصداقة «التي لا تقهر» بين البلدين، مؤكداً أنّ هذه العلاقة «ستبقى راسخة مهما تغيرت الظروف الدولية».

ودعا شي إلى تعزيز التواصل والتعاون بين الجانبين، والحفاظ على نظام عالمي يتمحور حول الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتأتي هذه الزيارة عقب استضافة شي قمتين متتاليتين مع الرئيسين الأمريكي دونالد ترمب والروسي فلاديمير بوتين الشهر الماضي.

من جهته، حذر الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ من التخلي عن مسعى نزع السلاح النووي من بيونغ يانغ، محذراً من خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

وقال في مؤتمر صحفي: «لا نستطيع الحصول على أسلحة نووية بأنفسنا دون المخاطرة بإحداث تأثير متسلسل في كل أنحاء شرق آسيا».

وتكتسي الزيارة أهمية خاصة مع تعثر المحادثات بين بيونغ يانغ وواشنطن بشأن البرنامج النووي الكوري الشمالي، إذ أعلنت بيونغ يانغ مراراً وضعها كقوة نووية «لا رجعة فيها».

وفي حين أكدت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، أنّ برنامج بلادها النووي نهائي، يرى مراقبون أنّ بكين قد تكون بصدد قبول هذا الواقع مع التركيز على استقرار النظام الكوري الشمالي بوصفه دولة عازلة في مواجهة النفوذ الأمريكي، لا سيّما مع توطد العلاقات بين بيونغ يانغ وموسكو مؤخراً في ظل الحرب في أوكرانيا.

شهيدان في الضاحية الجنوبية.. والمقاومة تردّ باستهداف مواقع الاحتلال

شهد لبنان، الأحد، تصعيداً ميدانياً متواصلاً مع استمرار الاعتداءات الصهيونية على الأراضي اللبنانية، بالتزامن مع تنفيذ المقاومة الإسلامية سلسلة عمليات استهدفت مواقع وتجمّعات لجنود الاحتلال في شمالي فلسطين المحتلة، رداً على خروقات وقف إطلاق النار والاعتداءات المتكررة على القرى الجنوبية. وأفاد مراسلون بارتقاء شهيدين وإصابة عدد من الجرحى جراء غارة صهيونية استهدفت مبنى سكنياً في منطقة تحويطة الغدير في الضاحية الجنوبية لبيروت. ويأتي هذا العدوان في سياق الغارات والاعتداءات المستمرة التي ينفذها الاحتلال على مناطق لبنانية مختلفة رغم التفاهمات المعلنة لوقف إطلاق النار.

في المقابل، أعلنت المقاومة الإسلامية تنفيذ عدة عمليات ضد مواقع الاحتلال وتجمّعات جنوده. وأوضحت في بيانات متتالية أنّ مجاهديها استهدفوا تجمعاً لجنود الاحتلال في ثكنة «دوفيف» بواسطة مسيّرة انقضاضية، كما استهدفوا مربض مدفعية في ثكنة «يفتاح» وتجمعاً آخر للجنود في محيط بركة المرج بصواريخ نوعية. كما شملت العمليات استهداف ثلاث خيام يتموضع فيها جنود الاحتلال عند الأطراف الجنوبية الشرقية لبلدة يحمر الشقيف بواسطة سرب من المسيّرات الانقضاضية، إضافة إلى استهداف تجمع لقوات الاحتلال في محيط قلعة الشقيف التاريخية بمسيّرة من طراز «أبابيل»، وتجمع آخر للآليات والجنود في بلدة رشاف بصلية صاروخية. كذلك أعلنت المقاومة تصديها لطائرة حربية صهيونية في أجواء النبطية بصاروخ أرض – جو. وأكدت المقاومة أنّ جميع هذه العمليات تأتي في إطار الدفاع عن لبنان وشعبه، ورداً على الاعتداءات الصهيونية المتواصلة التي أوقعت شهداء وجرحى بين المدنيين.